حكومة الطوفان

أحمد الشرعبي

أن تدار حكومة بآليات صراع وأجندات ضغائن أو يتحرك دولابها عبر المزاج.. ويصبح لكل ذي حقيبة وزارية حق الاجتهاد في تقرير مصائر المرافق العامة ومنح الحقوق العادلة أو منعها وفق ما تجود به أريحيته أجل.. أن يحدث ذلك ثم لا نتوقع انهيارات تهدد السكينة العامة وتدمر اقتصاديات المجتمع وقيمه فسيأتي الخراب على كل شيء وأي شيء وفي مثل هذه الحالة يصبح التعويل على يقظة الشعوب أو الرهان على المبادرات الإقليمية والدولية ضرباً من العبث الذي لا طائل منه.

وفي بلادنا فإن توجهات الحكومة اليمنية لا يجري وضعها على قاعدة المصالح العامة ولكن بواقع العلاقات الشخصية والمصالح الحزبية بصورة فاقت أخطاء وخطايا الماضي وفي آخر صيحة أطلقها أحد الأقطاب السياسية المشاركة في التوقيع على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية الدكتور ياسين سعيد نعمان وسمع المجتمع دويها بحسرة وألم عند مقارنته بين الفساد قبل ثورة التغيير وبعدها فقد كان الفساد بالأمس يُقترف بقدر من الحذر والحشمة أما اليوم فيمارس علانية ودون حياء وزاد على ذلك بالدعوة إلى فتح تحقيق في قضايا الفساد وخطف الوظيفة العامة وجاءت هذه التصريحات الشجاعة رداً على حملة هستيرية شنها نشطاء ينتمون لتجمع الإصلاح وجناحه الديني المتشدد استهدفت الحزب الاشتراكي وبعض ممثليه في حكومة الوفاق الوطني.

ولا شك أن الأداء الحكومي المتسم بالضعف والارتباك قد عكس نفسه على مجريات الأوضاع الداخلية ومستوى علاقات اليمن بالدول والمنظمات المانحة وأدى في جانب آخر إلى حالة انكفاء سياسي ونفسي لدى قطاعات عريضة من النشطاء الشباب والمثقفين والمستقلين صناع الزخم الثوري الذي شهدته البلاد عامي -2011 2012 وأفضى لنقل السلطة وتخلي الرئيس السابق عن معظم ركائزها ..

وتنبئ المشاعر المنكسرة لدى هذه الشرائح بخريف ساخن تتفاعل احتقاناته وتتشكل ملامحه وتضاريسه وطقوسه بطرق متعددة ومن غير المستبعد مبادرة الحكومة باجتراح سبب يذكي اللهب ويجمع شمل المغبونين حول عناقيد ثورة يسهر بعض شركاء المحاصصة الحزبية على إضمارها في كل بيت ومدينة وزقاق.

وكما انتقلت رياح التغيير من تونس إلى مصر فاليمن فإن إعصاراً عكسياً يستطيع الانتقال من تركيا إلى هذه البلدان ولهذا فمن مصلحة القيادات السياسية المعتمدة نهج الاستقواء والإقصاء التوقف عن نهم الاستحواذ وعدم الإفراط في التذاكي على الشعوب والاعتقاد بسعادتها الغامرة بوهم الحصول على تذاكر عبور إلى الجنة مقابل الصبر على مصادرة الأقوات إذ لا توجد مكاتب عقارية تقيمها الأجرام السماوية على ظاهر الأرض وهنا ليس إلا قول واحد.. الناس أدرى بشؤون دنياهم.

وفي حال اليمن أيضاً لا مبرر جوهري يستدعي إعاقة الإرادة الشعبية مجسدة بالرئيس المنتخب عبدربه منصور هادي أو موازاتها بالتوافقات الحزبية المعبر عنها بحكومة الأستاذ محمد سالم باسندوه..

فمتى عجزت هذه الحكومة عن القيام بواجباتها تجاه الشعب اليمني فإن واجب رئيس الجمهورية المنتخب اتخاذ القرار الحاسم بشأنها دون الحاجة للتذرع بالمبادرة الخليجية لأنها كما نفهم أو بالأحرى كما هي مقاصد الأشقاء والأصدقاء جاءت لمصلحة اليمن وشعبه لا لتوفير محميات حزبية تتقاسم السلطة وتنتزع مشروعيتها السياسية من المخاوف والحروب؟

وبهذا الصدد نسأل إن كان ثمة اصابع خفية تعمل على تفخيخ المبادرة الخليجية وتحويلها الى وثيقة حق يراد به باطل فكلما انّ الناس سبقهم رئيس الحكومة بالبكاء!! هذه متاحات رجل يصلح رئيسا لوزراء الدنمارك أو حاكماً لمدينة هيليود! تجلس اليه فيوسعك حكمة ونصحاً ويرهف سمعك بالمعلقات السبع ويردفها بمقاطع نزارية انيقة.. حسنا لا عيب في هذا ولكن خطوط الكهرباء تضرب والمرضى يموتون في غرف الانعاش..! قد يكون ممكناً الذهاب الى مقيل الاستاذ رئيس الوزراء ومنتداه المخملي العامر لتسترخي الاعصاب المتشنجة وتروض الانفعالات النزقة لكن المقيل لا يتسع 25 مليون نسمة من ابناء اليمن.؟ يلزمهم القليل من ضرورات العيش الكريم والحياة الآمنة والرزق الحلال ثمة ما يحملنا على الاكتئاب فلمصلحة من تتدفق الكميات الهائلة من السلاح وهل ما ينقص اليمنيين هو ادوات الموت.. وما مصلحة ايران وتركيا من اغراق اليمن بالأسلحة الصامتة والعبوات اللاصقة ؟ وماذا ابقينا لحكومة الوفاق و المبادرة الخليجية والحال على هذه الشاكلة!!.

إن إعفاء الحكومة من الرقابة والمسائلة ومحاولات التأثير على حق رئيس الجمهورية في إقالتها يطلق يد الفوضى ويضع المبادرة الخليجية أمام طريق مسدود وهو ما يدعو الأشقاء والأصدقاء لتدبر الأمر بروية وبعد نظر قبل استفحال المشكلات الراهنة ووصولها مرحلة الاستعصاء.

نقاط على الحروف

جرائم الاختبارات لا تعالج بإجراءات وزارية فقط

أ.د. عبد الله الذيفاني

الاختبارات عملية حصاد لزروع لها جذورها ومسار نمو وتروية ورعاية تنهض بها أطراف عدة, كل يتحمل جانبا من المسئولية في هذه العملية, ومن ثم فهي ليست عملية قاصرة على معلم ومتعلم وكتاب في حجرة دراسية وفي فضاء مدرسي يديره مدير وتعاونه هيئة من المعلمين والموظفين, وتشرف عليها إدارة بمستويات تبدأ من المديرية ثم المحافظة وصولاً إلى الوزارة, بل هي عملية تشارك فيها المؤسسات المجتمعية والرسمية المختلفة, بما في ذلك القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية, والسلطة بمستوياتها المركزية والمحلية بوسائل إعلامها وهيئاتها المختلفة.. فهي جميعها تشارك وتسهم في تشكيل شخصية الفرد ووعيه وتعمل على نحو تضامني بتوفير البيئة التربوية الحاضنة لهذا الفرد لينمو متوازناً متمتعاً بالأمن النفسي والاجتماعي وبرؤية واضحة للمستقبل وتحسس دوره في هذا الفضاء الممتد, وإدراك عميق بدور التعليم في تحقيق هذا التحول.

من هنا فإن بقاء وزارة التعليم تدور في فلك الإدعاء بتحمل المسئولية في الانهيار الذي يشهده التعليم في البلاد, دليل أنها غير مقتنعة بإحداث تحول نوعي في دورها يؤدي إلى إشراك المجتمع بمؤسساته المختلفة في هذا الدور, وبما يعني أن الوزارة لا تريد بالمحصلة إحداث تحول نوعي في أداء المؤسسات التعليمية وتحسين المخرج التعليمي الذي تنتجه, والمعوّل عليه تحمل مسئولية في التنمية وخدمة المجتمع و..

إن جرائم الاختبارات لم تأت من فراغ ولم تكن وليدة فشل معلم وضعف إدارة, وصعوبة كتاب مدرسي, وقصور في المنهاج التعليمي وفي دور التوجيه والإشراف التربوي, بل هي وليد شرعي لفشل نظام عام بتكويناته الفرعية والمؤسسات الحاملة لوظيفة والرافعة لاهتماماته, فحين نفند تلك الجرائم ومن يقف ورائها ندرك هذه المسئولية التي تتحملها الأطراف المختلفة كما أشرنا.. فالعملية الإختبارية تجري في مراكز اختبارية يشرف عليها, مكتب التربية, المجلس المحلي, الأمن, القوى الاجتماعية, والشخصيات العامة, وأولياء الأمور, كل بالقدر والمدى الذي يتصل بمهامه.. هذا على المستوى المفترض, لكن الواقع ومن خلال دراسات بل وتقارير اللجان الاختبارية أتضح أن كل هذه الأطراف مجتمعة تسهم بفاعلية في توفير الظروف الحامية للجرائم الاختبارية, فاللجنة الأمنية تسهل دخول " نماذج الغش" والسلطة المحلية تتخذ من الاختبارات ساحة للدعاية الانتخابية فتتدخل لتوفير تسهيلات للطلبة تمكنهم من الغش, والمعلمون والإدارة التعليمية بنسب مخيفة تتخذ من الاختبارات فرصة للكسب غير المشروع فتهتم بجمع ما يفرض على الطلبة من مال مقابل تخليهم عن دورهم القيمي في إجراء اختبارات نظيفة تحفظ حقوق الطلبة وتعطي كلاً منهم فرصته في عرض حصاده الذي استغرق تنميته والسهر عليه الأشهر والأيام الطويلة, وبما لا يكافئ الطالب المهمل والمقصر في حصد درجات ومعدلات مرتفعة تضعهم في مراتب تنافسية متقدمة في الحصول على المنح الداخلية والخارجية على حساب من يستحق ذلك استحقاقاً يتوافق وجهده واجتهاده... بل أن الجريمة امتدت أمام هذه الحقيقة المؤلمة أن نجد أولياء أمور يقفون بكل قوة وراء أبنائهم ليحصلوا على فرصة الغش في الاختبارات, تحت ذريعة سمعتها من أكثر من ولي أمر, وهي: الحق في هذه الفرصة التي يحصل عليها أبناء المتنفذين والوجهات الاجتماعية والرسمية, وليتمكن الأبناء من الحصول على فرص الانتقال إلى مرحلة تؤهلهم تأهيلاً أفضل للمستقبل, يقولون ذلك وهم يتجاهلون إن "الغش" لا يمكن أن يحقق هذا الانتقال, لأن الأبناء يفتقدون إلى القدرات والمهارات والخبرات التي تساعدهم على الولوج في المراحل التالية بإقتدار تعينهم على بلوغ المستقبل المحقق لطموحاتهم, ولو حدث وسمح الله بذلك, فهم لن يكونوا بكل المقاييس مواطنيهم صالحين لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

ومن الأطراف المؤثرة في الحصاد وإفساده وزارة المالية عبر سياستها في تمويل الاختبارات فأنا أتذكر من فترات مبكرة من التاريخ المعاصر الممتد إلى ما قبل الوحدة وما بعدها حين كنت أعمل في سلك التعليم والبحث التربوي, إن تقدير وزارة المالية لميزانية الاختبارات يأتي من حرص على التقتير ولم يكن من قبيل الترشيد لرصيد مبالغ فيه, الأمر الذي فتح ثغرات واسعة للفساد, فاللجان الاختبارية بمختلف مستوياتها والعاملين فيها لا يحصلون على استحقاق يكافئ الجهد, ويجدون مواطن ومسئول محلي, ومجالس أباء يقدمون مبالغ أكبر مع رعاية شاملة بخدمات " خمسة نجوم" ويساعد على ذلك فتح باب المشاركة في الإشراف على الإختبارات لأشخاص لا تربطهم بالعملية أية اهتمامات غير ذلك الهم المادي الذي لم يحصل عليه من الوزارة ويحصل عليها من مصادر أخرى..

ويزيد الطين بلّة الفجوة الواسعة بين كليات التربية والميدان التعليمي وضعف برامج إعداد المعلمين وقصورها في تخريج معلم قادر وكفؤ وممتلك لخبرات حقيقية ومهارات ومعارف عميقة ومتنوعة ومستوعبة لمتطلبات مهنة التعليم ومحققة للأدوار المتوقعة من المعلمين في محراب العملية التربوية التعليمية, والذي أدى في ظل غياب المعايير والشروط المنظمة للالتحاق والقبول في هذه الكليات إلى تخريج أعداد كبيرة منهم وهم يفتقدون إلى كثير من المهارات المطلوبة, فصار العديد منهم إلى صف" الرحمة" بالطالب وتسهيل حصوله على فرص الغش والنجاح بطرق غير مشروعة لتغطية جوانب الضعف والقصور لديهم, والتي يدركها الطلبة الدارسون على أيديهم من هنا نقول لوزير التعليم وهيئته القيادية واللجنة العليا للاختبارات أن المعالجات الحقيقية التي ينتظرها المجتمع هي تلك التي تأتي على الأسباب ولا تقف على النتائج, فالاختبارات حصيلة لتراكم كبير من الأخطاء والاختلالات والممارسات السلبية من أكثر من طرف, فهل يمكن أن تنتقل الوزارة إلى إحداث الشراكة الكفيلة بالمعالجة الجذرية, مع التقدير لكل الجهود المبذولة والمعلن عنها, استشعاراً بالمسئولية القيمية والتاريخية والوطنية أمام الأجيال وأمام تجاوز عثرات انتقال اليمن إلى أوضاع أكثر عافية بعنصر بشري مؤهل ومقتدر وصالح بكل المعايير المهنية والوطنية,

والله من وراء القصد,,,

وجهة مطر

أحمد غراب

كيف تعرف الصحفي اليمني ؟

عشرون صفة تميز الصحفي اليمني عن غيره من صحفيي العالم:

1. يكتب دين ولما يروح يتسلف يقولوا له ممنوع الدين وكلمة بعدين.
2. مودف بين نوعين من الصحف أما صحافة خاصة تركبه " موتر "، أو صحافة رسمية " تمشي كالسلحفاة".
3. الحكومة أسد عليه في حين تكون نعامة على المخربين وضاربي الأبراج والمشائخ وغيرهم.
4. يقدم عمله بدقة الساعة السويسرية ويستلم أجره بمواقيت الساعة السليمانية.
5. مبتلى بين نقابة ونيابة :
- " نقابة صحفيين" غير فعالة ومطنشة له .
- " نيابة صحافة " فعالة " و"متفرغة له".
6. الصحفي الوحيد في العالم الذي يعمل بلا عقود .
7. في كل دول العالم الصحفي يقول شاهد عيان ، في اليمن " شاهد جنان".
8. الصحفي الوحيد في العالم الذي يطالب بإرسال المادة في وقتها ولا يحق له أن يطالب بتسليم أجوره في وقتها.
9. الوحيد في العالم الذي يتم ربطه على ذمة وزارة اسمها وزارة الإعلام لم تعد موجودة في الخارطة الحكومية للدول الديمقراطية المتحضرة.
10. يعمل في بلد صناعة الإعلام فيه مثل المخابزة لا أقول مخابزة خبز بل مخابزة حزبية أو شخصية أو رسمية بيروقراطية.
11. خبطاتها الصحفية مثل الكهرباء أولها طاقة وآخرها خبطات.
12. الوحيد في العالم الذي يكتب على هاجس صوت الماطور.
13. يحتبس بتوجيهات ، وما يتعالج إلا بعد مناشدات ، وما يحصل على أجره إلا بعد تدخل الهيئات العامة للأمم المتحدة.
14. الناس كلهم بيعمروا مسلح وهو عموده مثل برج الكهرباء واقف بستر الباري.
15. الصحفي الوحيد في العالم الذي يدرس أربع سنوات صحافة ويقضي ثلاثة أرباع عمره في الكتابة عن مشكلة الكهرباء.
16. تجده بين الصحف الرسمية والخاصة كالمستجير من الرمضاء بالنار.
17. حضوره جذاب بدليل أن الجهات الرقابية تاركة كل اللصوص والمخربين اللي في البلد وبتلاحق بعده .
18. مطنن بين الصحف صحفٍ كالقبيلة تشتي منه يغارم ويغرم أو صحف حزبية ما تقبل إلا من حزبها ، أو صحف مبحشمة بعدها تاجر أو مسؤول أو صحف رسمية تصيبه بيروقراطيتها بالشد العضلي.
19. أجمل ما في الصحف الرسمية أن مستحقات الصحفي ما بتجي إلا وقدوه في السجن المركزي .
20. الصفة العشرون اتركها للأعزاء القراء ليضع كلا رأيه .....
اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

Ghurab77@gmail.com

الحوار تظاهرة وطنية فريدة

يحيى محمد العلفي

تتوجه الأنظار وتصوب الجهود نحو بناء يمن جديد ومجتمع حضاري خال من كل أشكال العنف ومنغصات الحياة الحرة الكريمة وتسود فيه عوامل الأخوة والمحبة ومصداقية الإخلاص والوفاء لكل ما من شأنه الحفاظ على المكاسب والمنجزات العظيمة التي تحققت على درب مسيرة النضال الوطني وفي مقدمتها الوحدة اليمنية الغالية التي لا جدال عليها ولا خلاف حولها..

تميز الخطاب الإعلامي لمؤتمر الحوار الوطني الشامل منذ أول يوم لانعقاده بنوع من المصداقية والشفافية والمصارحة والوضوح، لا سيما فيما يتعلق باللقاءات التي تتم من وقت لآخر بين أطراف الأزمات السياسية التي تشهدها اليمن منذ سنوات، وهم خصوم الأمس الذين لم تجمعهم طاولة لقاء مفتوح منذ عقود بمثل هذا الحشد الكبير، بل وبمثل هذه المكاشفة العميقة لمجمل قضايا الوطن وجراحاته وهمومه ومتغيرات أوضاعه.. وبما يجعل من إعلام الحوار وإعلام الوطن عموما مرآة تعكس كل ما يدور داخل أروقة المؤتمر سلبا وإيجابا ومن دون كواليس تدور خلفها النقاشات وتحتدم وراء ستارها الخلافات كما هو حال الكثير من المؤتمرات والموائد المستديرة على المستوى المحلي والعربي والدولي..

ولعل ما يمتاز به مؤتمر الحوار أنه يجمع بين جنباته كافة أطياف الوطن جنوبه وشماله ومن أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ومن أقصى الشرق حتى منتهى الغرب، وبحجم مهول لم تشهد اليمن مثله من قبل، بما يعني أن المهام كبيرة وعويصة وأن الآمال المعلقة عليه لإخراج اليمن إلى بر الأمان عريضة وتستدعي أكثر مما هو متوقع من الحرص على أهمية أن يخرج المؤتمر بنتائج إيجابية تخدم أهداف ومرامي المصالحة الوطنية وبناء الدولة المدنية الحديثة واستقلالية الهيئات وكذا أبرز محتويات القضية الجنوبية وقضية صعدة ومسألتي الحكم الرشيد والمواطنة المتساوية..

فإذا ما تواصل المؤتمر في نهاية مطافه وختام أعماله إلى حلول مشرفة ومعالجات صائبة لمجمل هذه القضايا وتجاوز الإشكالات والعراقيل التي يصوبها نحوه بعض ضعاف النفوس المتاجرين بمقدرات الوطن وإرادة الشعب فإن المستقبل ولا شك سيكون أفضل وأجمل مما هو مخطط له في طموحات وآمال وتطلعات جماهير الشعب، وعندها تكون ثورة التغيير أعطت مفعولها وأنجزت قدرا كبيرا من أهدافها وفي ضوء ذلك تتوجه الأنظار وتصوب الجهود نحو بناء يمن جديد ومجتمع حضاري خال من كل أشكال العنف ومنغصات الحياة الحرة الكريمة وتسود فيه عوامل الأخوة والمحبة ومصداقية الإخلاص والوفاء لكل ما من شأنه الحفاظ على المكاسب والمنجزات العظيمة التي تحققت على درب مسيرة النضال الوطني وفي مقدمتها الوحدة اليمنية الغالية التي لا جدال عليها ولا خلاف حولها..

نحو علاقات يمنية - أريترية جيدة

عبدالله دوبله

قضايا الصيادين التقليديين من القضايا التي تثير النزاعات بين الدول، في حالتنا يبدو أنها الورقة التي تستطيع أريتريا من خلالها إيذاء اليمنيين، لحاجة العمالة اليمنية الكبيرة في الصيد التقليدي للاصطياد في المياه الأريترية المجاورة، حيث تصادر سنوياً المئات من القوارب وتعتقل الآلاف من الصيادين مع ما يسببه ذلك من خسائر فادحة على الاقتصاد، فضلاً عن الضرر الذي يحدثه على الأمن الاجتماعي في السواحل اليمنية

الأمر الطبيعي هو أن يكون هناك أكثر من علاقة جيدة بين اليمن وأريتريا، إلا أن السؤال هو : ما هي تلك العلاقات المفترضة بين البلدين الجارين لتكون علاقتهما جيدة؟ ما الذي تحتاجه اليمن من أريتريا أو ما تحتاجه أريتريا من اليمن؟ أو ما هي تلك التأثيرات التي يمكن لها أن تؤثر سلباً أو إيجاباً على العلاقة بين البلدين؟

الإجابة عن تلك الأسئلة ربما تساعد كثيراً في استشراف رؤية أفضل لعلاقة جيدة بين البلدين الجارين، انطلاقاً من معرفة القضايا المشتركة، التي لا يمكن إغفال تأثيراتها في طبيعة العلاقة بين أي بلدين، فالحدود البحرية غير الرسمية بين أي بلدين من القضايا التي قد تفجر الصراع بينهما في أي لحة، لذا تعد مسألة ترسيم الحدود من القضايا المهمة للدول واستقرارها ولتجنب الصراعات، فهي من الأهمية بمكان لتكون من القضايا المشتركة للعلاقات اليمنية - الأريترية.

فيما تعد قضايا الصيادين التقليديين من القضايا التي تثير النزاعات بين الدول، في حالتنا يبدو أنها الورقة التي تستطيع أريتريا من خلالها إيذاء اليمنيين، لحاجة العمالة اليمنية الكبيرة في الصيد التقليدي للاصطياد في المياه الأريترية المجاورة، حيث تصادر سنوياً المئات من القوارب وتعتقل الآلاف من الصيادين مع ما يسببه ذلك من خسائر فادحة على الاقتصاد، فضلاً عن الضرر الذي يحدثه على الأمن الاجتماعي في السواحل اليمنية المجاورة، وبما يعني أن الوزارة لا تريد بالمحصلة إحداث تحول نوعي في أداء المؤسسات التعليمية وتحسين المخرج التعليمي الذي تنتجه, والمعوّل عليه تحمل مسئولية في التنمية وخدمة المجتمع و..

إن جرائم الاختبارات لم تأت من فراغ ولم تكن وليدة فشل معلم وضعف إدارة, وصعوبة كتاب مدرسي, وقصور في المنهاج التعليمي وفي دور التوجيه والإشراف التربوي, بل هي وليد شرعي لفشل نظام عام بتكويناته الفرعية والمؤسسات الحاملة لوظيفة والرافعة لاهتماماته, فحين نفند تلك الجرائم ومن يقف ورائها ندرك هذه المسئولية التي تتحملها الأطراف المختلفة كما أشرنا.. فالعملية الإختبارية تجري في مراكز اختبارية يشرف عليها, مكتب التربية, المجلس المحلي, الأمن, القوى الاجتماعية, والشخصيات العامة, وأولياء الأمور, كل بالقدر والمدى الذي يتصل بمهامه.. هذا على المستوى المفترض, لكن الواقع ومن خلال دراسات بل وتقارير اللجان الاختبارية أتضح أن كل هذه الأطراف مجتمعة تسهم بفاعلية في توفير الظروف الحامية للجرائم الاختبارية, فاللجنة الأمنية تسهل دخول " نماذج الغش" والسلطة المحلية تتخذ من الاختبارات ساحة للدعاية الانتخابية فتتدخل لتوفير تسهيلات للطلبة تمكنهم من الغش, والمعلمون والإدارة التعليمية بنسب مخيفة تتخذ من الاختبارات فرصة للكسب غير المشروع فتهتم بجمع ما يفرض على الطلبة من مال مقابل تخليهم عن دورهم القيمي في إجراء اختبارات نظيفة تحفظ حقوق الطلبة وتعطي كلاً منهم فرصته في عرض حصاده الذي استغرق تنميته والسهر عليه الأشهر والأيام الطويلة, وبما لا يكافئ الطالب المهمل والمقصر في حصد درجات ومعدلات مرتفعة تضعهم في مراتب تنافسية متقدمة في الحصول على المنح الداخلية والخارجية على حساب من يستحق ذلك استحقاقاً يتوافق وجهده واجتهاده... بل أن الجريمة امتدت أمام هذه الحقيقة المؤلمة أن نجد أولياء أمور يقفون بكل قوة وراء أبنائهم ليحصلوا على فرصة الغش في الاختبارات, تحت ذريعة سمعتها من أكثر من ولي أمر, وهي: الحق في هذه الفرصة التي يحصل عليها أبناء المتنفذين والوجهات الاجتماعية والرسمية, وليتمكن الأبناء من الحصول على فرص الانتقال إلى مرحلة تؤهلهم تأهيلاً أفضل للمستقبل, يقولون ذلك وهم يتجاهلون إن "الغش" لا يمكن أن يحقق هذا الانتقال, لأن الأبناء يفتقدون إلى القدرات والمهارات والخبرات التي تساعدهم على الولوج في المراحل التالية بإقتدار تعينهم على بلوغ المستقبل المحقق لطموحاتهم, ولو حدث وسمح الله بذلك, فهم لن يكونوا بكل المقاييس مواطنيهم صالحين لأن فاقد الشيء لا يعطيه.

ومن الأطراف المؤثرة في الحصاد وإفساده وزارة المالية عبر سياستها في تمويل الاختبارات فأنا أتذكر من فترات مبكرة من التاريخ المعاصر الممتد إلى ما قبل الوحدة وما بعدها حين كنت أعمل في سلك التعليم والبحث التربوي, إن تقدير وزارة المالية لميزانية الاختبارات يأتي من حرص على التقتير ولم يكن من قبيل الترشيد لرصيد مبالغ فيه, الأمر الذي فتح ثغرات واسعة للفساد, فاللجان الاختبارية بمختلف مستوياتها والعاملين فيها لا يحصلون على استحقاق يكافئ الجهد, ويجدون مواطن ومسئول محلي, ومجالس أباء يقدمون مبالغ أكبر مع رعاية شاملة بخدمات " خمسة نجوم" ويساعد على ذلك فتح باب المشاركة في الإشراف على الإختبارات لأشخاص لا تربطهم بالعملية أية اهتمامات غير ذلك الهم المادي الذي لم يحصل عليه من الوزارة ويحصل عليها من مصادر أخرى..

ويزيد الطين بلّة الفجوة الواسعة بين كليات التربية والميدان التعليمي وضعف برامج إعداد المعلمين وقصورها في تخريج معلم قادر وكفؤ وممتلك لخبرات حقيقية ومهارات ومعارف عميقة ومتنوعة ومستوعبة لمتطلبات مهنة التعليم ومحققة للأدوار المتوقعة من المعلمين في محراب العملية التربوية التعليمية, والذي أدى في ظل غياب المعايير والشروط المنظمة للالتحاق والقبول في هذه الكليات إلى تخريج أعداد كبيرة منهم وهم يفتقدون إلى كثير من المهارات المطلوبة, فصار العديد منهم إلى صف" الرحمة" بالطالب وتسهيل حصوله على فرص الغش والنجاح بطرق غير مشروعة لتغطية جوانب الضعف والقصور لديهم, والتي يدركها الطلبة الدارسون على أيديهم من هنا نقول لوزير التعليم وهيئته القيادية واللجنة العليا للاختبارات أن المعالجات الحقيقية التي ينتظرها المجتمع هي تلك التي تأتي على الأسباب ولا تقف على النتائج, فالاختبارات حصيلة لتراكم كبير من الأخطاء والاختلالات والممارسات السلبية من أكثر من طرف, فهل يمكن أن تنتقل الوزارة إلى إحداث الشراكة الكفيلة بالمعالجة الجذرية, مع التقدير لكل الجهود المبذولة والمعلن عنها, استشعاراً بالمسئولية القيمية والتاريخية والوطنية أمام الأجيال وأمام تجاوز عثرات انتقال اليمن إلى أوضاع أكثر عافية بعنصر بشري مؤهل ومقتدر وصالح بكل المعايير المهنية والوطنية,

والله من وراء القصد,,,

من المسؤول عن العنف والتخريب

علي العماري
Ekwas2@gmail.com

بما أننا نعيش مرحلة انتقالية مزمنة بسنتين ومحددة المهام والواجبات والصلاحيات فالمطلوب من القيادة السياسية المنوط بها تأمين عملية نقل السلطة المدعومة من الشعب والمحيطين العربي والدولي استخدام صلاحياتها لحماية مكاسب الثورة وانجاز ما تبقى من أهدافها وفضح المخربين ومحاكمتم والضرب بيد من حديد أما السكوت على الاختلالات فإنه سيزيد الوضع سوءا ويثير غضب الجماهير كما أن الصمت إزاء التخريب سيفسر على نحو خاطئ فالسكوت أحياناً يعني الرضاء والموافقة.

<،، يخوض اليمن تجربة سياسية فريدة من نوعها على مستوى المنطقة العربية وخصوصاً لدول الربيع العربي جوهرها طي الماضي والنظر للمستقبل والشراكة والقبول بالآخر ليتفرغ الجميع لبناء الوطن الجديد والدولة الحديثة الحاضنة لكل شرائح المجتمع وأطياف العمل السياسي.

لكن بعض القوى لم تستفد من حالة التسامح التي أظهرها الشعب تجاهها وتحاول إعادة عجله التاريخ إلى الوراء ووقف عقارب الزمن محاولة إدخال البلد مرحلة بالغة الصعوبة والتعقيد مماثلة لمرحلة ما بعد الوحدة وقاسمهما المشترك شراكه الحكم المحفوفة بالمخاطر وإغراق البلد بفوضى السلاح والقتل والإرهاب والتخريب وضرب المنشآت والمصالح الخدمية العامة لتاليب الناس ضد الوحدة والثورة وإفشال العملية السياسية للمرحلة الانتقالية.

والسؤال لماذا يصر هؤلاء على استغلال حالة التسامح واستغفال الناس والسير بعكس اتجاه رياح التغيير ومحاولتهم الالتفاف على مسار التاريخ لقلب الحقائق والوقائع المعروفة للقاصي والداني فهم المستفيدون من عودة مظاهر العنف ومسؤولون عن الفوضى بعودتهم لممارسة ذات الألاعيب القديمة انتقاما من الشعب الذي اطاح بسلطتهم وإحباط الناس بإشاعة أجواء الريبة والعبث بالأمن والاستقرار وإشاعة الغضب والاستياء جراء ما يحدث من خراب من دون محاسبة ومعاقبة الفاعلين والمتسببين بتنغيص حياتنا وتشويه جمال التغيير.

ومن الواضح أن إعفاءهم حتى من مجرد المساءلة عن الجرائم التي اقترفوها بحق الوطن والشعب ولم يستغلوه لصالح الشعب لمراجعة أخطائهم وخطاياهم والاعتذار للشعب وطلب الصفح منه، بل استمروا في غيهم وشعروا بالأمان من غضب الشعب خاصة مع بقاء بعضهم في مناصبهم وإشراكهم بالحوار ما شجعهم أكثر على تحدي إرادة التغيير في محاولة بائسة لعودة الأوضاع إلى المربع الأول متناسيين أن زمنهم قد ولى والشعب قد حزم أمره وحدد خياراته ولن يتراجع عنها قيد انمله وإذا تطلب النزول إلى الساحات والميادين فلن يتردد للحظة لاستكمال عملية التغيير الثورية.

وبما أننا نعيش مرحلة انتقالية مزمنة بسنتين ومحددة المهام والواجبات والصلاحيات فالمطلوب من القيادة السياسية المنوط بها تأمين عملية نقل السلطة المدعومة من الشعب والمحيطين العربي والدولي استخدام صلاحياتها لحماية مكاسب الثورة وانجاز ما تبقى من أهدافها وفضح المخربين ومحاكمتم والضرب بيد من حديد أما السكوت على الاختلالات فإنه سيزيد الوضع سوءا ويثير غضب الجماهير كما أن الصمت إزاء التخريب سيفسر على نحو خاطئ فالسكوت أحياناً يعني الرضاء والموافقة.

ولا مجال للفشل أو إدعاء العجز لأن عناصر القوة ومقومات النجاح متوافرة لإحداث التغيير والتباطؤ لا يخدم إلا أعداء التحول الثوري المنشود.

وفي هذا المضمار من الواجب عدم إغفال صعوبة المرحلة المثقلة بتركة ثقيلة جداً من صنع الحكام، لكن القيادة السياسية اليوم تحظى بدعم شعبي وعربي ودولي كما لم يحصل من قبل مع القيادات السابقة وهناك قيادات وطنية غيورة على الوطن وحريصة على انجاز أهداف ثورة 11 فبراير 1102م، وتستحق منا كل الثناء والتقدير لمواقفها الشجاعة المنافحة والمدافعة عن مصالح الشعب..

الثورة ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة
للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي : في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار | تحويلة : 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس : 332505

المبيعات : 274039 فاكس : 2700064 | الإعلانات : 274038 فاكس : 274035 | التوزيع : 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس : 233354 تعز > 220800 فاكس : 220900 الحديدة > 245482 فاكس : 211537 حضرموت > 303930 فاكس : 303931 إب > تلفاكس : 400251 الضالع : تلفاكس : 232994 أبين > تلفاكس : 602096 عمران > تلفاكس :613388